دراسات حالة لبلدان متأثرة بالأزمة الاقتصادية

لقد وصف القسم الأول من هذا التقرير كيف أخذ الجوع يتزايد في العقد المنصرم، حتى قبل الأزمة الغذائية في ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والأزمة الاقتصادية الحالية. ثم وصف طبيعة الأزمة الاقتصادية وكيف انتقلت إلى البلدان النامية، وأثرها على نقص التغذية، وآليات التأقلم التي يستخدمها الفقراء للتعامل مع هذا الوضع. وفي هذا القسم نقدّم دراسات حالة تبيِّن كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على خمسة بلدان، وعلى الفقراء الذين يعيشون فيها. ويصنِّف صندوق النقد الدولي اثنين من تلك البلدان الخمسة (بنغلاديش ونيكاراغوا) في فئة البلدان المعرّضة لخطر متوسط بسبب الأزمة، بينما يصنِّف البلدان الثلاثة الأخرى (أرمينيا وغانا وزامبيا) في فئة البلدان المعرَّضة لخطر شديد.

وقد استخدم الفقراء طائفة متنوعة من آليات التأقلم للتكيف مع الأزمة، تبعاً لحالتهم المحددة (الجدول ٣). وتتباين الأهمية النسبية للتحويلات المالية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، عبر هذه البلدان (الشكل ١٩). فأهمية التحويلات المالية (الشكل ٢٠) والتجارة أخذت تتزايد على مدى العقد المنصرم (الشكل ٢١)، وإن كانت التجارة في السلع والخدمات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في أرمينيا أثناء السنوات الخمس عشرة الماضية[٢٦]. وتوضح تحليلات قاعدة بيانات الأسعار في المنظمة أن الأزمة الغذائية العالمية قد تتسبب في ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في جميع هذه البلدان (الشكل ٢٢).

الجدول ٣

قنوات الانتقال (التدفقات المالية) والاستجابات الحكومية وتكيفات الأسر التي استخدمها الفقراء في خمسة بلدان متأثرة بالأزمة الاقتصادية

	أرمينيا	بنغلاديش	غانا	نيكاراغوا	زامبيا
قنوات الانتقال	التحويلات	التحويلات، FDI، ODA	التحويلات، التجارة، FDI، ODA	التحويلات، FDI، ODA	التجارة، التحويلات، FDI، ODA
الاستجابات الحكومية	بناء الهياكل الأساسية، تقديم إعانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إقامة منطقتين اقتصاديتين حرتين، بناء مساكن ميسورة التكلفة، زيادة الحد الأدنى للأجور	زيادة حجم برامج توزيع الأغذية التي كانت موجودة سلفاً، منح تخفيضات ضريبية، تقديم إعانات نقدية	برنامج موجّه للتحويل النقدي، تأمين صحي قطري، بدل تعليم، تغذية مدرسية، برنامج قطري لعمالة الشباب	تغذية مدرسية، شبكات أمان منتجة، متاجر تبيع بأسعار معتدلة	زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة
تكيّفات الأسر: مصادر دخل جديدة	تنمية المشروعات الصغيرة الحجم	عمالة عرضية	هجرة، تنويع المحاصيل، عمالة عرضية	هجرة خارجة، تجارة في سلع عديمة القيمة، جمع حطب الوقود	عودة إلى الزراعة، تجارة في سلع عديمة القيمة، سرقة، دعارة
تكيّفات الأسر: سلاسة الاستهلاك	بيع الثروة الحيوانية، اقتراض	اقتراض	بيع الثروة الحيوانية	بيع الثروة الحيوانية، اقتراض	دعم من الأسرة الممتدة، بيع الثروة الحيوانية
تكيفات الأسر: تغيّرات في أنماط الإنفاق	تغييرات تغذوية (من القمح إلى البطاطس)، الإقلال من اللجوء إلى الخدمات الصحية	تناول وجبات أقل، تناول أغذية أقل جودة، خفض المصروفات الصحية	تغييرات تغذوية (الحفاظ على استهلاك الأغذية الأساسية ولكن مع الإقلال من المتناول من الأغذية الأخرى)، التحول من المدرسة الخاصة إلى المدرسة العامة، خفض النفقات الصحية	تغييرات تغذوية	تناول وجبات أقل، تناول أغذية اقل جودة، الحد من مصروفات الصحة والتعليم

الملاحظات: البنود المدرجة بجانب قنوات الانتقال في ما يتعلق بكل بلد، هي تلك التي حدد صندوق النقد الدولي أنها قنوات يتعرّض من خلالها البلد المعيَّن لخطر شديد أو متوسط بسبب هزة سلبية. FDI = الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ODA = المساعدات الإنمائية الرسمية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ١٩

يختلف تأثير الهزات باختلاف البلدان: الأهمية النسبية للمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات

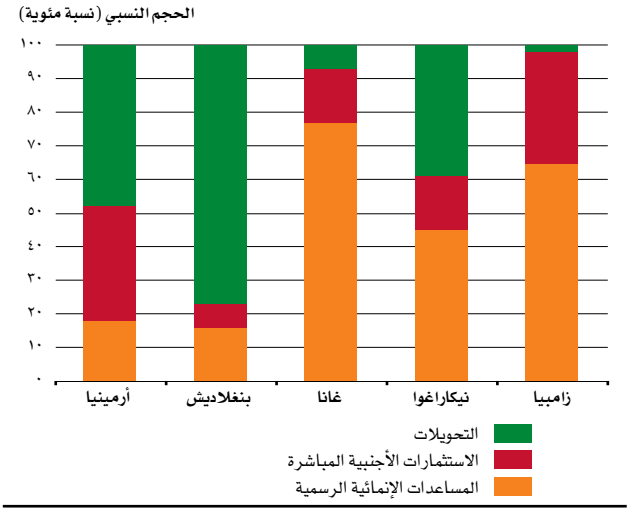

المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢٠

زيادة أهمية التحويلات

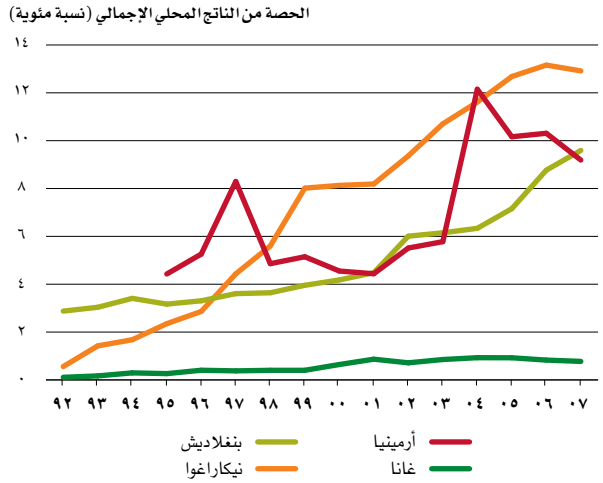

المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢١

تغير أهمية التجارة: متوسط الواردات والصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

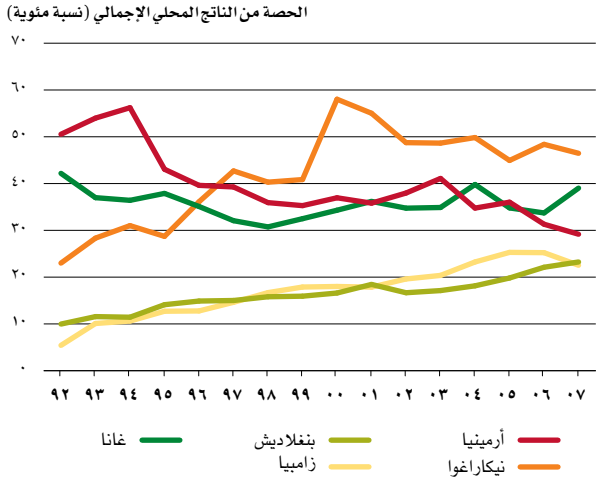

المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢٢

الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الأساسية: الزيادة في الأسعار الحقيقية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨

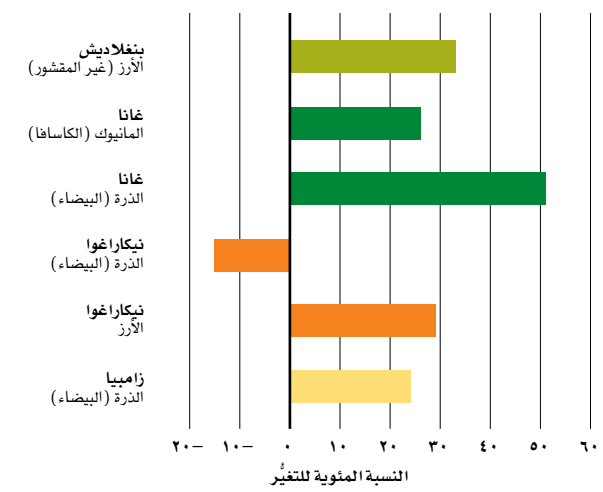

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الأغذية والزراعة في غانا.

أرمينيا

أرمينيا بلد جبلي غير ساحلي يقع في جنوب القوقاز، ويبلغ مجموع عدد سكانه ٣,٢ مليون نسمة، يعيش ٦٤ في المائة منهم في مناطق حضرية. وقد نجحت أرمينيا، بالرغم من تعرضها لصعوبات كثيرة، في التحول إلى اقتصاد السوق خلال العقد المنصرم، محققة معدلات نمو من رقمين خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٧. والقمح هو الغذاء الرئيسي فيها، بحيث يوفّر حوالي ٤٨ في المائة من مجموع المتناول من السعرات الحرارية.

الآثار على الاقتصاد الكلي

وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، ستتأثر رابطة الدول المستقلة (منظمة إقليمية تضم الجمهوريات السوفييتية السابقة)، وأرمينيا عضو فيها، بالأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من أي إقليم آخر[٢٧]. فخلال الشهرين الأوليين من عام ٢٠٠٩، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأرمينيا بنسبة قدرها ٣,٧ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٨، مما دفع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تصحيح توقعاتهما الخاصة بالنمو هبوطياً في ما يتعلق بعام ٢٠٠٩ إلى ما يقل عن ٥ في المائة وما يقل عن ٨ في المائة، على التوالي. وهذا يتناقض مع متوسط نمو سنوي قدره ١٢,٦ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وفي أوائل مارس/آذار ٢٠٠٩، خُفضت قيمة العملة الأرمنية (الدرام) تخفيضاً هائلاً، بحيث فقدت ١٨ في المائة من قيمتها في يوم واحد. وقد أدى انخفاض القيمة هذا إلى حدوث تضخم كبير.

ويعتمد الاقتصاد في أرمينيا إلى حد كبير على الأسواق الأوروبية والروسية في ما يتعلق بتجارته، وقد تضرر شركاؤه التجاريون الرئيسيون بالأزمة تضرراً شديداً. وكان التباطؤ محسوساً بوجه خاص في قطاع البناء، وهو عامل محرّك رئيسي يقف وراء النمو الاقتصادي الذي حققته أرمينيا مؤخراً، وذلك لأن النشاط تباطأ في الاتحاد الروسي وفي أرمينيا نفسها. كما تضرر بشدة قطاع التعدين نتيجة للانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للنحاس والموليبدينوم، وكذلك صناعة المواد الكيميائية، في أعقاب التباطؤ الذي حدث في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية.

ويعتبر الاتحاد الروسي، إلى جانب كونه شريكاً تجارياً رئيسياً لأرمينيا، مصدرا لمعظم التحويلات الخارجية من المهاجرين الموسميين والمهاجرين لفترات طويلة. فأكثر من ٨٠ في المائة من عمّال أرمينيا المهاجرين موجودون في الاتحاد الروسي، وكانت تحويلاتهم في عام ٢٠٠٧ تمثّل حوالي ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه النسبة أعلى إلى حد كبير من النسبة التي كانت موجودة في منتصف تسعينيات القرن الماضي (الشكل ٢٠). وبسبب هذه العوامل، يصنّف صندوق النقد الدولي أرمينيا في فئة البلدان المعرّضة بشدة لحدوث هبوط في التحويلات. وعلاوة على ذلك، يبدو من المرجح حدوث هبوط ممتد في التحويلات، حيث أن التحويلات الرسمية قد انخفضت بنسبة بلغت حوالي ٣٥ في المائة في فبراير/شباط ٢٠٠٩ مقارنة بعام من قبل. ووفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، انخفضت عمليات المغادرة إلى الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء رابطة الدول المستقلة في مارس/آذار ٢٠٠٩ بنسبة قدرها ٢٥ في المائة، مقارنةً بالسنة السابقة[٢٨]. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تشكّل مصدراً هاماً آخر من مصادر تدفق رأس المال (الشكل ١٩)، بالنظر إلى التباطؤ الحاد في الاتحاد الروسي (بلد المصدر الرئيسي).

وقد كان النمو الاقتصادي السابق في أرمينيا مصحوباً بانخفاض كبير في معدّل الفقر، ولكن حدوث هبوط في مستويات الدخل يمكن أن يجعل أشخاصاً كثيرين يرتدُّون إلى هوة الفقر، مما يلغي التقدم الذي تحقق على مدى السنوات القليلة الماضية. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يمكن أن تدفع الأزمة الحالية ١٧٢ ٠٠٠ شخص إضافي إلى ما تحت خط الفقر في ٢٠٠٩-٢٠١٠، مما يُزيد من مجموع عدد الفقراء بحيث يصل، حسب التقديرات، إلى ٩٠٦ ٠٠٠ شخص، منهم ٢٩٧ ٠٠٠ يعانون الفقر المدقع[٢٩].

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

لما كانت غالبية الأسر في أرمينيا تعتمد على الأسواق لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، فإن للأزمة أثراً على قدرة الأسر على الحصول على غذاء كاف، وتغطية احتياجاتها الأساسية الأخرى، مثل التدفئة والصحة والتعليم. وقد بدأت بالفعل أسر كثيرة الاستعاضة عن منتجات القمح بالبطاطس الأقل ثمناً، والحد من استهلاكها للحوم ومنتجات الألبان توفيراً للنقود. وقد يؤدي هذا في الأجل الطويل إلى زيادة خطر نقص المغذيات الدقيقة. ويمكن أيضاً أن تؤدي الأزمة، اقتراناً مع زيادة التعرُّض للأمراض – نتيجة لانخفاض اللجوء إلى الخدمات الصحية ولعدم توافر أموال من أجل التدفئة أثناء أشهر الشتاء الباردة – إلى زيادة سوء التغذية ووفيات الأطفال، إذا استمر الاتجاه السلبي، وإذا فشلت جهود التخفيف من تأثيراتها التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي.

والأسر الأشد تضرراً بالهزة، هي تلك التي تعتمد على التحويلات المالية من المهاجرين الموسميين والمهاجرين لفترات طويلة، أو من العمال المأجورين في قطاعي الإنشاءات والإنتاج (وبخاصة صناعتا التعدين والمواد الكيميائية). ولكن الأسر التي تعتمد على الزراعة، أو التجارة، أو الاستحقاقات الاجتماعية، ستتأثر أيضاً بطريقة غير مباشرة.

ووفقاً للإحصاءات القطرية، كان يوجد لدى حوالي خُمس الأسر فرد مهاجر عمره ١٥ سنة، أو أكبر سناً، في عام ٢٠٠٧[٣٠]. وثلثا هؤلاء المهاجرين يتجه إلى بلدان أخرى، وإلى الاتحاد الروسي بالدرجة الأولى، مع عمل غالبية ساحقة من أولئك المهاجرين في قطاع الإنشاءات الذي كان – إلى أن حدثت الأزمة الاقتصادية – مزدهراً في السنوات الأخيرة. وكانت التحويلات المالية من العمال المهاجرين، إلى جانب التحويلات الكبيرة من المغتربين الأرمنيين الكثيرين، تشكّل جزءاً كبيراً من دخل الأسر قبل الأزمة

(٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧). وحتى في أشد خميسات الأسر فقراً، ظلت التحويلات المالية تمثّل ٧,١ في المائة من الدخل. وقد تعرّضت الأسر المعتمدة على التحويلات المالية من المهاجرين الموسميين، ومن مصادر أخرى، لانخفاض حاد بالفعل في دخلها، لأن كثيرين من العمال المهاجرين الموسميين ما زالوا ينتظرون مدفوعاتهم الخاصة بموسم الهجرة في ٢٠٠٨. وتتزايد الصعوبة التي يواجهها المهاجرون، الذين يقيمون إقامة دائمة في الخارج، في ما يتعلق بإرسال نقود إلى أسرهم وأصدقائهم في أرمينيا. وتتأقلم الأسر حالياً بزيادة المشتريات مستعينة بالائتمان، مما يمكن، بالنظر إلى التوقعات القاتمة لموسم الهجرة في ٢٠٠٩، أن يدفع الأسر إلى الغرق في الديون بشكل خطير.

وفي عام ٢٠٠٧، كان قطاع الإنشاءات في أرمينيا يمثّل ربع الناتج المحلي الإجمالي، وكان قوة رئيسية وراء النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق فيها. ويواجه عمال الإنشاءات في أرمينيا هبوطاً في أنشطة الإنشاءات داخل البلد ومنافسةً مع عشرات الآلاف من عمال الإنشاءات العائدين من الاتحاد الروسي. أما العاملون في قطاع التعدين وصناعة المواد الكيميائية فقد كانوا يتمتعون بحماية أكبر، بدرجة طفيفة، من خلال التدخلات الحكومية، ولكن حتى هؤلاء العمال قد اضطروا بالفعل إلى القيام بإجازة مدفوعة الأجر، ولكنه أجر أقل، ويخشون فقدان وظائفهم في المستقبل القريب.

وصغار المزارعين ومربو الماشية، الذين يعيشون في المرتفعات والذين كثيراً ما يجمعون بين زراعة الكفاف وهجرة العمل الموسمي إلى الاتحاد الروسي، هم عرضة بوجه خاص للتأثر بالاتجاه الهبوطي. وهم يتأقلمون ببيع ما لديهم من أصول إنتاج قليلة، لا سيما الثروة الحيوانية، مما سيعيق قدرتهم على المشاركة في الانتعاش الذي سيحدث لاحقاً.

ويواجه كثير من المتاجر الصغيرة في ريف أرمينيا مشكلة تزايد عدد الأسر التي تضطر إلى شراء الأغذية وسلع أساسية أخرى منها بالاستدانة (أي على الحساب). ويدرك أصحاب المتاجر، إدراكاً كاملاً، أن كثيرين من زبائنهم قد لا يكونون قادرين على تسديد قروضهم في المستقبل القريب، وقد قرر بعضهم التوقف عن تقديم السلع بالاستدانة، مما يؤدي إلى زيادة الحد من استراتيجيات التخفيف من حدة التأثيرات الخاصة بالأسر.

وعلى الرغم من أهمية التعليم، قد تضطر الأسر إلى خفض مصروفاتها على تكاليف التعليم. وهذا سيؤثر بالدرجة الأولى على التعليم العالي، لأن أولياء الأمور لم يعودوا قادرين على تحمُّل رسوم ذلك التعليم وإيجارات الإقامة الداخلية.

ما هي الاستجابات الجارية؟

من المعروف عموماً أن نظام الاستحقاقات الاجتماعية، الذي تطبقه حكومة أرمينيا، قد ساهم في الحد من الفقر. فقد ساهمت التحويلات الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأسرية، بنسبة قدرها ١٨ في المائة في مجموع دخل الأسر التي تنتمي إلى أدنى خميس في عام ٢٠٠٧. والأسر التي تحصل على هذه الاستحقاقات محمية نوعاً ما من آثار الأزمة العالمية، وذلك لأن المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأسرية قد زادت كلتاهما خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩. ومع ذلك، ما زالت هذه الأسر تتأثر بزيادة الأسعار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة. ومن دواعي الأسف أن حوالي ثلث الأسر شديدة الفقر لم تكن تشملها التحويلات الاجتماعية في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، ستتسبب الأزمة في زيادة عدد المحتاجين إلى المساعدة، مما يؤدي إلى زيادة إجهاد ميزانية الحكومة، التي تعيقها بالفعل الخسائر في الإيرادات الضريبية نتيجة للانكماش الاقتصادي العام.

أما الأسر التي لديها أفراد يعملون في القطاع العام، فقد ساعدتها زيادة قدرها ٥٠ في المائة في الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري. ولكن منذ أن انخفضت قيمة الدرام، أصبح الحد الأدنى الشهري الجديد يساوي أقل من ٩٠ دولاراً أمريكياً، مما يعني أن الأسرة المكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، ولديها شخص واحد فقط هو الذي يكسب دخلاً، سيكون نصيب الفرد فيها من الدخل أقل من دولار واحد يومياً. وكثيراً ما يُشار إلى هذه الفئة بأنها "الفقراء العاملون".

وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة خطة عمل لمكافحة الأزمة، تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تنفيذ مشروعات أرمنية شاملة مخططة بالفعل، من بينها بناء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية، وإقامة خط سكة حديد بين إيران وأرمينيا، وإنشاء بنك لعموم أرمينيا. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة دعم بعض المشروعات القائمة والناشئة من خلال تقديم الإعانات، وتشجيع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة منطقتين اقتصاديتين حرتين. وتشمل أولويات القطاع الاجتماعي التنفيذ الكامل والفوري للالتزامات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي، وزيادة مستوى الأشغال العامة بدرجة كبيرة، وتوافر مساكن منخفضة التكلفة. ولكن هذه المشروعات لا يمكن أن تتحقق إلا بدعم من تمويل خارجي.

بنغلاديش

يوجد في بنغلاديش أكثر من ١٥٠ مليون شخص متركزين في ١٤٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وأكثر من ٤٠ في المائة من السكان أطفال، وثلاثة أرباع أهالي بنغلاديش يعيشون في مناطق ريفية. ويوجد البلد داخل أكبر دلتا في العالم مكونة من أنهار الغانغز والبراهمابوترا والميغنا، مما يجعله عُرضة بشدة للفيضانات والأعاصير الحلزونية. والأرز هو الغذاء الرئيسي الغالب، بحيث يمثّل أكثر من ٧٠ في المائة من السعرات الحرارية.

وفي العقد الماضي، حققت بنغلاديش تقدماً اقتصادياً واجتماعياً باهراً صوب بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من تعرضها لكوارث طبيعية وهزات خارجية متكررة. فقد كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨ أكثر من ٦ في المائة. وقد حققت بنغلاديش الهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم (الهدف الإنمائي الثالث للألفية) وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الإنمائي الثاني للألفية) قبل الوقت المحدد بمدة لا يستهان بها. ومع أن نسبة الفقر انخفضت فيها من ٥٧ في المائة من السكان في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، ما زالت بنغلاديش تواجه تحديات تتعلق بالقضاء على الفقر (الهدف الإنمائي الأول للألفية). ومؤخراً، كانت أزمة الغذاء والوقود العالمية، وإعصار سيدر الحلزوني في عام ٢٠٠٧، بمثابة اختبار آخر لقدرة البلد على بلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية[٣١]. فقد أشار مسح على نطاق البلد، أجراه برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، لتقييم أثر ارتفاع أسعار الأغذية على السكان، إلى أن واحداً من كل أربعة بنغلاديشيين كان يعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وأنه كانت هناك زيادة كبيرة في سوء التغذية الشديد (الهزال، والتقزّم، ونقص الوزن) مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٥. ومن الممكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى زيادة تفاقم هذه الحالة..

الآثار على الاقتصاد الكلي

لقد أصبح الاقتصاد مفتوحاً بدرجة متزايدة أمام الأسواق العالمية أثناء السنوات الخمس عشرة الماضية، من حيث التحويلات المالية ومن حيث التجارة في السلع والخدمات على حد سواء (انظر الشكلين ٢٠ و٢١). فبنغلاديش تعتمد اعتماداً شديداً على إيرادات المهاجرين في الخليج الفارسي وبلدان أخرى، ويصنّفها صندوق النقد الدولي في فئة البلدان المعرضة بشدة لهبوط التحويلات المالية. ففي حقيقة الأمر، بنغلاديش هي خامس أكبر متلق في العالم للتحويلات المالية، وهذه التحويلات ذات أهمية كبيرة تفوق أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدات الإنمائية الرسمية (الشكل ١٩). والملابس الجاهزة هي القوة المحركة الرئيسية للصادرات، بحيث تمثّل ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع صادرات البلد. وما يقرب من نصف الصادرات يتجه إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تتجه نسبة قدرها ٢٥ في المائة إلى الولايات المتحدة، مما يجعل بنغلاديش عرضة للتأثر بالتراجع الاقتصادي في هذه الأجزاء من العالم. كما أن الصادرات الزراعية من الأربيان والجوت والشاي لها أهميتها أيضاً.

وقد انخفض حجم التجارة، الذي كان قد زاد في السنوات السابقة، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ولوحظ انخفاض آخر بنسبة ٧ في المائة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٨. وصادرات الملابس الجاهزة آخذة في التضاؤل (كما ينعكس ذلك في حدوث نقص في الاستخدام المعلن). كما انخفضت صادرات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٦ في المائة في يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧. وانخفضت صادرات الجوت إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة مماثلة أثناء الفترة نفسها، ثم انخفضت مرة أخرى (بنسبة ٢٠ في المائة) في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٨. وانخفضت هجرة العمال بنسبة ٤٠ في المائة في يناير/كانون الثاني – مارس/آذار ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. كما أدى إلغاء ٥٥ ٠٠٠ تأشيرة عمل إلى ماليزيا في مارس/آذار ٢٠٠٩ إلى زيادة المشاكل الناجمة عن تزايد عدد الأشخاص الذين يجري ترحيلهم، الذي تضاعف تقريباً من ٤ ٨٠٠ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ إلى ٨ ٠٠٠ في فبراير/شباط ٢٠٠٩.

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

لقد جاءت التدنيات الأخيرة في الصادرات والتحويلات والدخل في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية وإعصار سيدر الحلزوني (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)، وهي تمثّل اختباراً آخر لقدرة شعب بنغلاديش على الصمود. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، زادت أسعار الأرز المحلية بنسبة قدرها ٥٣ في المائة عن مستوياتها في عام ٢٠٠٧ (بالقيمة الحقيقية)، وفي أواخر يوليو/تموز ٢٠٠٨، ظلت أسعار الأرز أعلى بنسبة قدرها ٤٥ في المائة عما كانت عليه قبل سنة. وفي المتوسط، كان السعر الحقيقي للأرز في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة قدرها ٣٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٢٢). وهذه الزيادات تمثّل هزة كبيرة في الدخل الحقيقي للفقراء الذين كثيراً ما ينفقون ٤٠ في المائة من دخلهم على الأرز في الأوقات العادية. ويتضح من تحليل لبيانات مسح الأسر، المأخوذة من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأنشطة الريفية المدرّة للدخل، أن الأشد فقراً (وهم المعدمون الريفيون الذين يعتمدون على العمل المأجور)، كانوا الأشد تأثراً بالأزمة الغذائية. ونتيجة لذلك، وبعد عقد من التقدم، دُفع عدد كبير من الأسر مرة أخرى إلى هوّة الفقر، حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. وكما هو مبيَّن في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، تأثرت الأسر التي تعيلها إناث تأثراً غير متناسب بهزات أسعار الأغذية.

ففي المتوسط، كانت الأسر في نهاية عام ٢٠٠٨ تنفق ٦٢ في المائة من دخلها على الغذاء، بعد أن كانت تنفق ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وهذه الزيادة في حصة الغذاء من الميزانية أجبرت أسراً على الحد من إنفاقها على الصحة والتعليم. وتشمل استراتيجيات التأقلم الأخرى تناول وجبات أقل، وتغيير النظم

الغذائية، وتنويع سُبل العيش ومصادر الدخل، وزيادة الاستدانة. ومن الممكن أن يؤدي تنويع الدخل إلى عمل الأطفال، أو انخفاض الرعاية التي تقدمها الأمهات لأطفالهن بسبب زيادة الوقت الذي ينفقنه على أنشطة مدرة للدخل. وقد أفاد خُمس الأسر بخفض الإنفاق على الصحة، كما أفاد الثلث بأنه استدان أكثر من المؤسسات المالية.

وقد كشفت المشاورات مع مجموعات المناقشة أن تدهور أحوال الاقتصاد الكلي قد أسفر عن فقدان الوظائف وعن حدوث تحوّل نحو العمل كعمال يوميين. وانخفض حجم التحويلات وتواترها بسبب تخفيضات الوظائف في الخارج، وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني (تتأتى نسبة كبيرة من تحويلات البنغلاديشيين من المملكة المتحدة)، وارتفاع مصروفات المهاجرين في البلدان المضيفة. وقد أدى حدوث هبوط كبير في كل من الإنتاج والأسعار إلى نقص معدلات أجور العمال غير المهرة في صناعة الأسماك/الأربيان وفي مصانع الملابس.

ما هي الاستجابات الجارية؟

بالنظر إلى أن الدراسات التي جرت مؤخراً، والتي تشير إلى أن إنفاق الأسر على عدة بنود أساسية ما زال أقل مما كان عليه قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية، يسود قلق شديد بشأن الرعاية الصحية، والمتناول من الأغذية، والتعليم، والديون، وكيفية تأثير هذه العوامل على الأمن الغذائي والتغذية في الأجل الطويل. وقد كشفت مشاورات مجموعات المناقشة عن وجود تصوُّر قاتم للمستقبل: فقد توقّع المشاركون في تلك المشاورات، عموماً، أن الأسر قد تستغرق ما يتراوح من سنة إلى سنتين على الأقل لكي تعود إلى مستوى الدخل الذي كانت تحصل عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية مباشرة، وإن كان عديد من مجموعات المناقشة قد أشار إلى أن ذلك قد يستغرق ما يتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات. وهذه النظرة المتشائمة ربما كانت ترجع إلى الهزات المستمرة (ومن بينها أزمة الغذاء والوقود، وإعصار سيدر الحلزوني، والأزمة الاقتصادية العالمية) التي شوهدت في السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية.

ولمواجهة الهزات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية، عمد البنك المركزي إلى تيسير إقراض البنوك لمؤسسات الأعمال. وسحب أيضاً استثماراته من البنوك الموجودة في الخارج التي يُرى أنها محفوفة بالمخاطر. وعمدت الحكومة إلى توسيع نطاق برامجها لتوزيع الأغذية التي كانت موجودة سلفاً، وذلك لتوفير أرز مدعوم لجميع العمال في قطاع الملابس الجاهزة، وأعلنت عن زيادة الإنفاق في الأجل القصير لتقديم مساعدات للإنقاذ، من بينها تخفيضات ضريبية وإعانات نقدية لحماية الضعفاء. ولكن هناك خطرا يتمثل في أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي عادة إلى ارتفاع معدلات التضخم.

غانا

تقع غانا في غرب أفريقيا ويبلغ عدد سكانها ٢٤ مليوناً، وقد حققت تقدماً كبيراً في الحد من الفقر والجوع. والنظام الغذائي في غانا متنوع نسبياً، بحيث تمثّل الكاسافا ٢٤ في المائة من مجموع السعرات الحرارية وتمثّل الذرة نسبة أخرى قدرها ١٣ في المائة. وقد انخفضت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر القطري من ٥٢ في المائة في ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٩ في المائة في ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ولكن هذا التقدم معرّض للخطر، لأن اقتصاد غانا المفتوح الصغير عُرضة للتأثر بالهزات الخارجية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة والمساعدات الإنمائية الرسمية والتحويلات. وفي ما يتعلق بكل عنصر من هذه المكونات الفردية للتدفقات المالية، يصنِّف صندوق النقد الدولي غانا في فئة البلدان المعرّضة للتأثر بدرجة متوسطة، ولكن بالنظر إلى أنها معرّضة لأنواع مختلفة عديدة من الهزات، فإن التقدير العام للصندوق هو أن غانا معرّضة بشدة للتأثر بالأزمة. وتعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية، بالنسبة لغانا، أهم كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو التحويلات (الشكل ١٩).

الآثار على الاقتصاد الكلي

لقد فقدت عملة غانا حوالي ٣٠ في المائة من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ما بين أوائل مايو/أيار ٢٠٠٨ وأوائل مايو/أيار ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يساعد البلدان على التكيّف مع هزات الاقتصاد الكلي، فإنه قد يعني أيضاً ارتفاع تكاليف الواردات من الغذاء والوقود والأسمدة، وكذلك ارتفاع تسديدات الديون، مما يفرض ضغطاً على ميزانية الحكومة، ويكبح النمو الاقتصادي.

وتواجه غانا انخفاضاً في تدفقات رأس المال الأجنبي إليها وارتفاع أسعار الفائدة، مما يجعل تمويل العجز في حسابها الجاري وفي ميزانيتها أكثر صعوبة. وقد هبطت صادرات الأخشاب بنسبة قدرها ٢٧ في المائة، وهبطت التحويلات بنسبة قدرها ١٦ في المائة في يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط ٢٠٠٩، مقارنة بنفس الشهرين من عام ٢٠٠٨. كما انخفضت صادرات منتجات البستنة وجوز الشي (وهو المادة الخام التي تُصنع منها زبدة الشي، التي تُستخدم في صناعة مواد التجميل). ومن المرجح أن يكون الأثر، في وقت لاحق من العام، أكبر بسبب التأخر في انتقال الأزمة من البلدان المتقدمة.

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

لقد انخفضت القوة الشرائية للأسر نتيجة لانخفاض أسعار بعض المحاصيل النقدية، وتدني التحويلات المالية، وارتفاع التضخم، بما يشمل أسعار الأغذية. ومن حُسن الحظ أن سعر محصول غانا النقدي الرئيسي، وهو الكاكاو، ظل

مرتفعاً نسبياً، بحيث كان بمثابة حماية لمنتجي الكاكاو البالغ عددهم ١,٦ مليون شخص.

ويبدو الآن أن أكثر فئة متضررة هي فئة جامعي جوز الشي. فجمع جوز الشي مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للمرأة في منطقة السافانا – وهي أشد مناطق البلد فقراً وأكثرها تعرضاً للجوع – أثناء الموسم الزراعي الهزيل، ويوفّر وقاية من انعدام الأمن الغذائي الموسمي. وقد كشفت مقابلات أجرتها مجموعة المناقشة مع المزارعات ذوات الحيازات الصغيرة في الشمال، أن ثلث الدخل يُستمد من جوز الشي في هذه المنطقة. ويعني انخفاض حجم ما يُجمع من جوز الشي وانخفاض أسعاره، أن تُنفق النساء حصة كبيرة من دخلهن على الغذاء، على حساب الصحة والتعليم.

وتتأثر سُبل عيش العمال غير المهرة بتدنيات حجم صناعات مثل الأخشاب. ومع انخفاض دخلهم، يرسل العمال غير المهرة، الذين انتقلوا من مسقط رأسهم، تحويلات أقل إلى أسرهم في أماكن أخرى في غانا، ويحاولون العثور على فرص بديلة للعمل. ويعتمد ثلاثة في المائة من الأسر في غانا اعتماداً رئيسياً على اليد العاملة غير الماهرة في ما يتعلق بدخلها.

وكما هو الحال في بلدان كثيرة، كان تأثير الأزمة الغذائية العالمية شديداً على الأسر الفقيرة. فقد كانت أسعار الذرة البيضاء والأرز المستورد في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة قدرها ٥١ في المائة و٤٣ في المائة بالقيمة الحقيقية، عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، مما مثّل هزة كبيرة لقوة الفقراء الشرائية (الشكل ٢٢). وقد خفف من أثر هذه الصدمات، إلى حد ما، تنوع الغذاء في غانا؛ وكون الكاسافا، التي لا يُتجّر بها على نطاق واسع في الأسواق العالمية، تمثّل حوالي ربع مجموع المتناول من السعرات الحرارية؛ وتوافر أرز مُنتج محلياً. ولكن أسعار الكاسافا والأرز المحلي زادت في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٦ في المائة و٣٣ في المائة على التوالي. وبينما كانت هذه الزيادات أقل من الزيادات في أسعار الذرة البيضاء والأرز المستورد، فإنها كانت مع ذلك كبيرة، وتشير إلى أن الطلب تحوَّل نحو هذه الأغذية الرئيسية استجابة لارتفاع أسعار الأغذية الأخرى.

وقد فرض ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، المقرون بانخفاض الدخل، ضغطاً على استهلاك الأغذية وسُبل العيش. فالأسر الحضرية – في العاصمة أكرا على وجه الخصوص – تواجه ارتفاع تكاليف الأغذية والمرافق. ويخفف من تأثير انخفاض الدخل، إلى حد ما، نظام الحماية الاجتماعية الذي تتبعه غانا والذي يشمل، بين جملة أمور أخرى، بدل التعليم، ونظاماً قطرياً للتأمين الصحي. وهذا سيتيح لبعض الأسر أن تنفق المزيد على الغذاء دون أن تضحّي بحصولها على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتشمل آليات التأقلم الرئيسية التي تستخدمها الأسر الحد من جودة وكمية الغذاء المستهلك. وربما كان هناك أيضا نوع من الاتجاه إلى تناول الكاسافا على سبيل الاستعاضة، وذلك لأنها بوجه عام مصدر للسعرات الحرارية أقل ثمناً من الذرة والأرز. ولكن الكاسافا أقل قيمة تغذوية من مقدار ما يعادلها من الحبوب، لأن محتواها البروتيني قليل. وينتقل العمال الموسميون، ويلجأ مزارعو المحاصيل النقدية إلى التنويع بإنتاج محاصيل ما زالت أسعارها جذابة، ويبيع أصحاب الحيازات الصغيرة في الشمال ثروتهم الحيوانية ويسعون إلى العمل في مهن بديلة، مثل العمل العرضي. وفي بعض الحالات، ينقل الآباء والأمهات أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على ميزانية الحكومة.

ما هي الاستجابات الجارية؟

يوجد لدى الحكومة نظام شبكة أمان واسع النطاق، يشمل برنامجاً للتحويلات النقدية الموجهة (سبُل العيش التمكينية في مواجهة الفقر)، وتأميناً صحياً قطرياً، وبدل تعليم، وتغذية مدرسية، وبرنامجاً قطرياً لعمالة الشباب. ومن الممكن زيادة حجم هذه التدخلات عند الضرورة. كما أنشأت الحكومة جماعة عمل معنية بالحماية الاجتماعية، تنسّق التدخلات لرصد تأثيرات الأزمة الاقتصادية والاستجابة لها.

نيكاراغوا

نيكاراغوا بلد صغير يقع في أمريكا الوسطى، وهو مكوّن من سهول ساحلية أطلسية ممتدة ترتفع إلى الجبال الداخلية الوسطى، وسهل ساحلي ضيِّق مطل على المحيط الهادي تتخلله براكين. ويعيش في البلد ٥,٦ مليون شخص، يقيم ٥٩ في المائة منهم في مناطق حضرية، ويتركز معظم السكان في الأراضي المنخفضة المطلة على المحيط الهادي. والذرة (٢١ في المائة من مجموع السعرات الحرارية) والأرز (١٦ في المائة) هما مصدرا الطاقة الغذائية الرئيسيان. واقتصاد نيكاراغوا اقتصاد مفتوح منخفض الدخل، ذو قدرة محدودة على استيعاب الهزات المالية.

الآثار على الاقتصاد الكلي

لقد زادت تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ثلاثة أمثال خلال السنوات العشر الماضية (الشكل ٢٠). ويصنِّف صندوق النقد الدولي نيكاراغوا في فئة البلدان المعرّضة بشدة للتأثر بحدوث انخفاض في هذه التحويلات، التي تمثّل ثاني أكبر مصدر لتدفقات رأس المال إلى البلد بعد الصادرات الزراعية. وفي عام ٢٠٠٨، قدَّر البنك المركزي قيمة التحويلات بمبلغ ٨١٨ مليون دولار أمريكي (مع استبعاد التحويلات غير الرسمية)[٣٢]. وهذا يمثّل حوالي ١٣ في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من المتوقع أن يقل الرقم إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض التحويلات من الولايات المتحدة، وكذلك من كوستاريكا والسلفادور المجاورتين.

وزادت أيضاً حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي زيادة حادة خلال العقود الثلاثة الماضية (الشكل ٢١). ويعتمد اقتصاد البلد اعتماداً شديداً على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس من حيث التحويلات فحسب، بل أيضاً من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات (لا سيما التصنيع المتعلق بالملابس "maquila" ومعدات السيارات، وكذلك البن والمأكولات البحرية). ومن المتوقع أن يؤثر تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على العمالة وناتج الشركات المملوكة للولايات المتحدة التي تعمل في نيكاراغوا (ويبلغ مجموعها حوالي ١٠٠ شركة). ومن المتوقع أن تتكمش العمالة في قطاع التصنيع الموجه إلى التصدير "maquila" (تستورد الشركات العاملة في هذا القطاع مواد معفاة من الضرائب الجمركية لأغراض التجميع أو التصنيع، ثم تعيد تصدير المُنتج التام الصنع إلى بلد المصدر عادة)، لا سيما صناعة الملابس، نتيجة لانخفاض طلب المشترين في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقدّر أن ٠٠٠ ١٩ عامل من عمال "maquila" جرى تسريحهم في أوائل عام ٢٠٠٩، كما حدث أيضاً نقص في العمالة في قطاع الإنشاءات.

وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، من المتوقع أن يسوء الميزان التجاري، وأن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد تشهد أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً طفيفاً (من ٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨ إلى ٦,١ في المائة في ٢٠٠٩)، بينما قد تظل المعونات الرسمية كما هي تقريباً (١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

أكّد تقييم أُجري في مناطق مختارة، وشمل فئات سكانية معرّضة لانعدام الأمن الغذائي في مارس/آذار ٢٠٠٩، التأثيرات السلبية المتوقعة على الاقتصاد والعمالة والزراعة والتحويلات. وتشمل الأسر التي من الأرجح أن تتأثر، تلك التي تستمد حصة كبيرة من دخلها من التحويلات أو الأجور من العمالة في أنشطة موجهة إلى التصدير، أو من مبيعات الحرف اليدوية. ويتضح من بيانات مسح للأسر، مستمدة من قاعدة بيانات المنظمة بشأن الأنشطة الريفية المدرة للدخل، أن حصة التحويلات في مجموع الدخل متماثلة بين مختلف فئات الدخل (الخميسات)، وإن كان أغنى خميس يحصل على حصة كبيرة من التحويلات مقارنة بأفقر خميس. ومع ذلك، يمكن أن تعود التحويلات التي تؤول مباشرة لأغنى خميس بالفائدة على الفقراء من خلال التأثيرات المضاعفة، مثل الاستعانة بعمال الإنشاءات لبناء المساكن.

وقد ذكرت الأسر التي تحصل على تحويلات من الخارج أن تلك التحويلات كانت فعالة في دفع ثمن المدخلات الزراعية، والاستثمار في الأراضي والحيوانات، وتغطية تكاليف التعليم، وإجراء إصلاحات وتحسينات في المساكن. وأكد من شملهم التقييم أن تدفقات التحويلات انخفضت نتيجة لاضمحلال فرص العمل في الخارج.

وانعدام الأمن الغذائي للأسر في نيكاراغوا هو أساساً مشكلة تتعلق بالقدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء، وإن كان توافر الغذاء يمكن أن يكون هو نفسه مشكلة في بعض المناطق الريفية المعزولة، وفي فترات معيّنة من السنة، بسبب المسافات الطويلة التي تفصلها عن الأسواق، وسوء الطرق ومرافق النقل. وقد أشارت الأسر التي شملها المسح إلى حدوث تغيُّرات في أنماط استهلاكها للغذاء، وبخاصة خفض استهلاكها من اللحوم ومنتجات الألبان، وعزت هذا التغيُّر إلى ارتفاع الأسعار. ويتضح من بيانات مستمدة من النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة أن الأسعار المحلية للذرة والتورتيلا لم تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمة الغذائية العالمية، ولكن أسعار الأرز المحلية كانت في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة ٢٩ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ بالقيمة الحقيقية. وأدى انخفاض الدخل، نتيجة لتناقص فرص العمل في الخارج (مما يعني تناقص التحويلات)، وكذلك محلياً (بما في ذلك بالنسبة للعمال الزراعيين وعمال المناجم وعمال المصانع الموجهة إلى التصدير)، إلى تفاقم تناقص القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء، بسبب ارتفاع الأسعار. وساهم أيضاً انخفاض الإيرادات من الحرف اليدوية، بسبب انخفاض الطلب وارتفاع تكاليف المواد الخام، في انعدام الأمن الغذائي لبعض فئات الأسر. كما ساهم الضرر الذي نجم عن إعصار فيليكس، والفيضان الذي حدث في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، في انخفاض الدخل وارتفاع أسعار الأغذية.

وقد تعني أنماط التغييرات الغذائية المُبلغ عنها (الابتعاد عن اللحوم ومنتجات الألبان) ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن في صفوف الأطفال دون سن الخامسة (يعاني التقزُّم بالفعل واحد من كل خمسة أطفال)، وتزايد نقص الطاقة والمغذيات لدى فئات أخرى ضعيفة، مثل النساء الحوامل والمرضعات والمسنين والمرضى بشكل مزمن. وسيؤدي انخفاض إنفاق الأسر على الصحة إلى تأخير علاج الأمراض، أو عدم الاستفادة من الخدمات الوقائية، مثل التطعيم، مما يترك تأثيرات سلبية إضافية على الحالة التغذوية للأفراد المعرّضين للخطر. وفي الوقت نفسه، ستحد الأزمة الاقتصادية من قدرة الحكومة على زيادة الخدمات، مثل توفير مياه الشرب والصرف الصحي وتحسين جودة الرعاية الصحية.

كما يعني انكماش الاقتصاد المحلي إغلاق المشروعات الصغيرة وتشديد أصحاب المتاجر لشروط البيع بالاستدانة (أي على الحساب)، مما يؤدي إلى زيادة الحد من إمكانية حصول الأسر الفقيرة على الغذاء. وأولئك الذين لا يستفيدون من التحويلات الخارجية، ولا يوثق في قدرتهم على سداد ديونهم، هم الذين سيتضررون أشد الضرر.

وباستثناء التأقلم مع الأزمة من خلال التغييرات الغذائية، أشارت أسر كثيرة إلى اعتزامها زيادة الهجرة الخارجة في محاولة للحصول على فرص عمل وعلى دخل إضافي، حتى وإن كانت تعترف بانخفاض فرص العمل في الخارج. ويعتبر كثيرون أن العودة إلى زراعة الكفاف (بدلاً من الزراعة الموجهة إلى توليد الدخل)، وممارسة أنشطة غير رسمية ومنخفضة الدخل (ومنها مثلاً الاتجار بسلع عديمة القيمة) هي آليات للتأقلم. كما تتبع بعض الأسر استراتيجيات سلبية أو ضارة بيئيا، مثل زيادة الاستدانة، وبيع الحيوانات والأصول المنزلية، وجمع حطب الوقود لبيعه. وتبعاً لطول مدة الأزمة، قد يؤدي انخفاض استثمار الأسر في تعليم الأطفال إلى الإضرار بفرص عيشهم في المستقبل ويساهم في استمرار دورة الفقر بين الأجيال، نظرا للارتباط الوثيق بين مستويات التعليم ومعدلات الفقر في نيكاراغوا.

ما هي الاستجابات الجارية؟

من الممكن أن يساعد التوسع في الاستجابات لأزمة الغذاء والوقود السابقة، من جانب الحكومة وعدد من الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، على التصدي للأزمة الاقتصادية الحالية. وتشمل هذه الاستجابات البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية (الذي يدعمه البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي)، وبرامج البذور الزراعية والأغذية المنتجة (التي يدعمها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة)، وفتح متاجر تبيع الأغذية الأساسية بأسعار معتدلة في الأحياء الحضرية الفقيرة.

ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية ستؤدي إلى تفاقم الحالة التي كانت قائمة قبل الأزمة، والمتمثلة في انتشار الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نطاق واسع. وهذه الأوضاع ترتبط هي نفسها بعوامل زراعية- إيكولوجية واجتماعية – اقتصادية أساسية ناجمة عن شدة تعرّض نيكاراغوا للكوارث الطبيعية. وبناء على ذلك، فإن الاستجابات للأزمة الاقتصادية ينبغي ألا ترمي فقط إلى التخفيف من التأثيرات المباشرة على فئات سكانية محددة (صغار المنتجين الزراعيين، وفقراء الريف المعدمين، والعاطلون حديثاً عن العمل في المناطق الحضرية، والأطفال في الأسر الفقيرة)، بل ينبغي أيضاً أن تواصل معالجة الأسباب الرئيسية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، من المهم تحسين الخدمات (ومنها مثلاً الصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم)، والبنية الأساسية (ومنها مثلاً الطرق والكهرباء)، والإنتاجية الزراعية، وإمكانية الحصول على الائتمان. وبالنظر إلى عدم وضوح مدى طول الأزمة وعمقها، فإن التخطيط للطوارئ، وتحسين رصد تطور الوضع الاقتصادي والمالي، ووضع الأسر من حيث الأمن الغذائي والمالي، هي أيضاً أمور بالغة الأهمية.

زامبيا

زامبيا بلد غير ساحلي يقع في أفريقيا الجنوبية، ويبلغ عدد سكانه حوالي ١٢ مليون شخص. وقد انخفضت معدلات الفقر العامة في زامبيا من ٧٠ في المائة في ١٩٩٦ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما زال يُعتبر نصف السكان من أشد الفقراء، بينما يصنَّف ١٤ في المائة من السكان في فئة الفقراء فقراً معتدلاً. والغذاء الأساسي في زامبيا هو الذرة البيضاء.

والتحويلات من الخارج ذات أهمية ضئيلة (الشكل ١٩)، ولكن صندوق النقد الدولي يصنِّف زامبيا في فئة البلدان المعرّضة للتأثر بشدة بالأزمة الاقتصادية بسبب عدة عوامل متشابكة، هي: حدوث انخفاض حاد في سعر سلعة التصدير الرئيسية وهي النحاس، وانخفاض قيمة عملة زامبيا وهي الكواشا، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستمرار تضخم أسعار الأغذية، وانخفاض السياحة.

الآثار على الاقتصاد الكلي

تحتاج زامبيا إلى تحقيق معدّل نمو اقتصادي مستدام نسبته ٧ في المائة تقريبا إذا كان المراد لها أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولكن، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، جرى تعديل التوقعات المتعلقة بنموها الاقتصادي هبوطياً من ٦ في المائة إلى ٤ في المائة بالنسبة لعام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١ ٣٢٣,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٣٨,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ (وهو ما يمثّل انخفاضاً بنسبة ٢٩ في المائة). وأظهرت حافظة الاستثمارات الأجنبية (استثمار أفراد أجانب أو شركات أجنبية في سندات وأسهم المصانع والمناجم والأراضي) تدفقاً خارجاً قدره ٦,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ مقارنة بتدفق داخل قدره ٤١,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في عام ٢٠٠٩.

وزامبيا عُرضة على وجه الخصوص للتأثر بالأزمة الاقتصادية، لأنها تعتمد اعتماداً شديداً على التعدين، لا سيما النحاس. فقد كان قطاع التعدين يمثّل حوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، ولكنه كان يمثّل ٧٤ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. وقد أدت توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي، المقرون بعدم اليقين السياسي وبحدوث انخفاض في الأسعار الدولية للنحاس، إلى فقدان الكواشا ثلث قيمتها مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ما بين مارس/آذار ٢٠٠٨ ومارس/آذار ٢٠٠٩.

ويتزايد التضخم في زامبيا، لا سيما تضخم أسعار الأغذية. ففي أبريل/نيسان ٢٠٠٩، كان معدل التضخم العام ١٤,٣ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ١٠,١ في المائة في أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وبنسبة قدرها ١٣,١ في المائة في مارس/آذار ٢٠٠٩. وقد زاد تضخم أسعار الأغذية زيادة حادة، بحيث بلغ ١٥,٩ في المائة في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، مقابل ١٠,١ في المائة في أبريل/نيسان ٢٠٠٨، و١٣,٩ في المائة في مارس/آذار ٢٠٠٩. ومع سوء تضخم الأسعار هذا، شهد سعر الذرة، وهي المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية بالنسبة للفقراء، تضخماً أعلى. إذ يتضح من قاعدة بيانات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، أن أسعار الذرة البيضاء كانت في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة قدرها ٢٤ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧.

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

مقاطعة كوبربيلت: قطاع التعدين

كان قطاع التعدين في مقاطعة كوبربيلت يوفر وظائف مباشرة لما يقدّر بنحو ٣٠ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠٠٨. إلا أنه قد تم فعلاً تسريح زهاء ٨ ٠٠٠ فرد، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٠ ٠٠٠ بحلول يونيو/حزيران ٢٠٠٩. ومن حيث البطالة، بوجه عام، يمثّل هذا تقديراً أقل من الحقيقة، بالنظر إلى أنه لا يشمل حالات التسريح من جانب المقاولين والمورّدين

ومقدمي الخدمات لشركات التعدين. ومن الناحية الجوهرية، فإن المدن الموجودة في مقاطعة كوبربيلت تعتمد على حاجة شركات التعدين من الموظفين، وغالبية الوظائف فيها إما مرتبطة بهذا القطاع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وحتى منتصف عام ٢٠٠٨، كانت الوظائف في قطاع التعدين تُعتبر الأكثر أماناً وربحاً، ليس بسبب ارتفاع المرتبات نسبياً فحسب، بل أيضاً بسبب المزايا الهامشية التي تشمل الحصول على مكافأة عند فسخ العقد، وعلى رعاية طبية مجانية، وبدلات التعليم، والإسكان، والوجبات. وكان الأمن الوظيفي في القطاع يعني حصول أشخاص كثيرين على قروض من البنوك التجارية التي، بدورها، كانت لا تجد غضاضة في إقراض عمال المناجم. ولكن، عندما أجبر هبوط الطلب العالمي على النحاس شركات التعدين على تسريح موظفين، طلبت البنوك أيضاً أن تحصل على قيمة قروضها لهم. وفي حالات كثيرة، كانت مكافأة فسخ العقد – وهي تعادل شهرين من المرتب الأساسي عن كل سنة عمل – تحوَّل مباشرة إلى البنوك.

وقد كان فقدان الاستحقاقات الصحية صعباً بالنسبة للكثيرين، لا سيما أولئك الذين يتعاطون أدوية مضادة للرتروفيروسات لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمثّل مشكلة رئيسية في زامبيا. فالعيادات والمستشفيات الخاصة التي أنشأتها شركات التعدين لم تكن تقدّم الأدوية فحسب، بل كانت تقدم أيضاً الأغذية الضرورية العالية المحتوى البروتيني. أما الآن، فإن الكثير من العمال المسرّحين يعتمدون على النظم الصحية العامة، التي لا توجد لديها بالضرورة القدرة على استيعاب عبء الحالات المرضية الإضافي. وهكذا، يزداد إجهاد مرافق الصحة العامة التي تتسم أصلاً بالضعف، مما ينجم عنه انخفاض جودة الرعاية وسوء التغطية بالنسبة للجميع. وهذه مسألة مهمة بالنسبة لبلد يوجد فيه أحد أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم.

ومعظم العمال المسرحين ما زالوا يقيمون في مناطق التعدين توقعاً لتحسُّن الحالة بسرعة وإعادة توظيفهم. ولكن التوقعات بالنسبة لهؤلاء العمال ليست جيدة، لأن شركات التعدين استغلت انخفاض أسعار النحاس كفرصة للحد من تكاليف الإنتاج، بالتحوّل عن العمليات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة إلى التكنولوجيات المعتمدة على الاستخدام المكثف لرأس المال (ومن ذلك مثلاً زيادة الميكنة)، لكي تظل قادرة على المنافسة في البيئة الاقتصادية الحالية. ويريد بعض العمال المسرحين أن يمارسوا الزراعة، ولكنهم يكتشفون أنهم غير مؤهلين وغير مجهّزين، إذ لا توجد لديهم المهارات ولا الموارد اللازمة للحصول على أرض ودفع ثمن المدخلات.

وتستخدم الأسر في مقاطعة كوبربيلت آليات عديدة للتأقلم والتعامل مع التباطؤ الاقتصادي. فقد نقل الناس في مدن المقاطعة أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة، وأصبحوا يعتمدون اعتماداً كبيراً الآن على نظام الرعاية الصحية العام. وقللت بعض الأسر عدد الوجبات التي تستهلكها، أو أصبحت تتناول أغذية أقل قيمة تغذوية ولكنها أرخص ثمناً. وفي المناطق الريفية من المقاطعة، زادت مبيعات الفحم النباتي والثروة الحيوانية.

وبالنظر إلى أن مقاطعة كوبربيلت كانت إحدى أكثر مقاطعات زامبيا ازدهاراً، يوجد هناك عدد ضئيل من وكالات الأمم المتحدة أو الوكالات الدولية الأخرى لتقديم المساعدة الإنسانية. وليس لبرنامج الأغذية العالمي حضور حالياً في المنطقة، ولكن قد يكون من اللازم أن ينشئ حضوراً له بالنظر إلى أوجه الضعف الحالية والمستجدة.

المقاطعة الجنوبية: قطاع السياحة

إن المصدر الرئيسي لسبل العيش في المنطقة المحيطة بمدينة ليفينجستون، عاصمة المقاطعة الجنوبية، هو السياحة. إذ توجد في تلك المنطقة مجموعة متنوعة من عوامل الجذب للسياح، من بينها شلالات فيكتوريا والمتنزهات الوطنية والمتاحف وركوب الأطواف والقوارب ومتنزهات صيد الحيوانات. ومعظم الناس، إما يعملون مباشرة لحساب مقدمي الخدمات السياحية (ومن ذلك مثلاً نُزل المبيت) أو يعتمدون على الصناعة بطريقة غير مباشرة كموردين، وناقلين، وبائعي مصنوعات يدوية صغيرة.

وقد ألحق هبوط السياحة الدولية الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية، والذي اقترن بفيضان هائل على طول نهر زامبيزي، ضرراً فادحاً بالرفاه الاقتصادي لمعظم المجتمعات المحلية. ويقدّر أن ما يصل إلى ثلاثة أرباع العاملين في قطاع الضيافة والسياحة إما جرى تسريحهم أو يعملون ساعات أقل.

وكان النشاط منخفضاً بدرجة كبيرة أثناء الفترة الأولى من ذروة الموسم السياحي في عام ٢٠٠٩ (الذي بدأ في أبريل/نيسان). ولا يتوقع مديرو الفنادق الفاخرة تحسّناً كبيراً في أحوال النشاط السياحي حتى منتصف عام ٢٠١٠، كما يتوقعون ألا تتجاوز معدلات الإشغال نسبة ٥٠ في المائة أثناء ذروة الموسم السياحي في عام ٢٠٠٩.

وتشكّل التحويلات المالية من مقاطعة كوبربيلت والمقاطعة الشمالية الغربية مصدراً هاماً للدخل بالنسبة لحوالي ٢٣ في المائة من الأسر في منطقة ليفينجستون. ولكن حجم ووتيرة هذه التحويلات انخفض على حد سواء، بسبب تسريح العاملين في صناعة النحاس. وقد عاد حوالي ٤٤ في المائة من المهاجرين إلى مسقط رأسهم.

وتستخدم الأسر المتضررة طائفة متنوعة من آليات التأقلم للتخفيف من أثر التباطؤ الاقتصادي. ويغامر بعضها باللجوء إلى الزراعة، ولكن سوء التربة، والافتقار إلى رأس المال اللازم لشراء المدخلات، والتهديدات من الحيوانات البرية هي أمور تعيق تحقيق أي تقدم. وتعتمد أسر أخرى على دعم الأسرة الممتدة، ولكن ليس من المرجح أن يكون هذا أمراً قابلاً للاستمرار. ولا يرى كثير من الأسر بدأً من تخفيض مصروفاتها بالتقليل من عدد الوجبات، أو استهلاك أغذية أقل قيمة تغذوية ولكنها أرخص ثمناً، أو تخفيض إنفاقها على الرعاية الصحية والتعليم المدرسي. وأوضحت مقابلات مجموعات المناقشة مع المجتمعات المحلية أن استراتيجيات التأقلم السلبية، مثل السرقة والدعارة، آخذة في التزايد أيضاً.

وتخشى المجتمعات المحلية ألا تتحسن الحالة قبل انقضاء أكثر من سنتين، وهي غير واثقة من كيفية البقاء على قيد الحياة إلى أن يحدث هذا التحسن. وأولوياتها الرئيسية للصمود ومواجهة الأزمة هي العمالة والائتمان وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء.

ما هي الاستجابات الجارية؟

لم تخصص الحكومة أي أموال بصورة محددة للتصدي للأزمة، ولكنها عمدت إلى زيادة الإنفاق على الزراعة والصحة والتعليم. وهذه النفقات موجهة إلى طائفة من البرامج، من بينها زيادة استخدام الأسمدة في الزراعة، وتحسين علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، والاستعانة بمدرسين جُدد، وبناء مدارس جديدة.